

دوائر الجحيم من التحرير إلى الزقازيق: متى يتوقف التطبيع مع العنف الجنسي ضد النساء؟

تؤكد جريمة الإعتداء الجنسي الجماعي التي وقعت في الساعات الأولى من يوم الجمعة الموافق 31 مارس 2017 [بمنطقة القومية بمدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية](#) ضد فتاة جامعية استمرار هذه الجرائم وتفشيها في المجال العام المصري. كانت الدولة المصرية قد تبنت عدة سياسات لمناهضة العنف الجنسي استجابة لضغط العديد من المجموعات المحلية خلال السنوات الماضية. فتم التصديق على قرار إنشاء وحدة متابعة جرائم العنف ضد النساء في وزارة الداخلية في مايو 2013، والذي ينص على تواجد وحدات مكافحة العنف ضد النساء بمديريات الأمن في جميع المحافظات المصرية، كما تم تعديل المادة 306 من قانون العقوبات عام 2014 لتجريم التحرش الجنسي لأول مرة في نص قانوني صريح، وأخيراً أطلق المجلس القومي للمرأة استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء يوم 7 مايو 2015. وبالرغم من أهمية وجود هذه السياسات والتشريعات التي طالما طالبت بها المجموعات النسوية، إلا أن تلك الواقعة أتت لتبرهن إما عن غياب تفعيلها بشكل مجدي، أو عن وجود بعض أوجه القصور في هذه السياسات، وهو ما يتطلب مواجهة حقيقية وتقييم لما تم خلال السنوات الماضية، لنتمكن من مناهضة العنف الجنسي بشكل أكثر فاعلية. فلم تكن موجة الاعتداءات الجنسية والاعتداءات التي وقعت في محيط ميدان التحرير والتي أسفر الحراك حولها عن اتخاذ هذه السياسات من قبل الدولة استثناء، ولا يمكن أن تتعامل الدولة مع هذه السياسات باعتبارها إجراء وقتي أُتخذ في أوج الحراك حول العنف الجنسي ويمكن تجاهله الآن. فالعنف الجنسي في المجال العام ظاهرة شبه يومية، ومواجهتها تتطلب مجهود يومي ومضني لتفعيل وتطوير الآليات المُتخذة.

كانت ردة فعل العديد من الفاعلين دالة على الإشكاليات التي تحاصر تعامل الدولة والمجتمع مع قضية العنف الجنسي ضد النساء. فظهرت بوضوح ثقافة لوم الناجيات على هذه الجرائم من قبل بعض [أعضاء وعضوات مجلس النواب](#)، حيث أشار عدة نواب إلى ضرورة عقد اجتماعات طارئة لبحث أسباب انتشار هذه الجرائم في وسط تأكيد النائب أحمد العوضي لضرورة "إنقاذ الأجيال الجديدة من تدني الأخلاق وانحدارها"، بينما أشارت النائبة أمال طرابية إلى ضرورة تقديم طلب إحاطة إلى وزارتي الاتصالات والداخلية بخصوص إيجاد سبل لعدم انتشار المواقع الإباحية التي تساعد على تفشي تلك الجرائم بالإضافة إلى "عقد ندوات لاستعادة الأخلاق والتدين في المجتمع، بعيداً عن التبرج والملابس القصيرة، لأنها أمور تشد الشباب وتلفت النظر، وتتسبب في المعاكسات". كما صرحت مديرة أمن الزقازيق أن الناجية كانت ترتدي " [ملابس قصيرة جداً أمام أحد الكافيهات](#)، [فجمع عليها الشباب محاولين التحرش بها](#)". وعززت بعض [وسائل الإعلام](#) هذا الطرح الذي يوصم الناجية ويلومها. إن ثقافة لوم الناجيات ليست إلا أحد الأمثلة الكاشفة لإشكالية الخطاب الرسمي والمجتمعي حول قضية العنف الجنسي ضد النساء. فيغيب عن الخطاب السائد المنظور النسوي الذي يرى العنف الجنسي كجريمة منطلقاً من الثقافة الأبوية، ويضعها في سياقها

المرتبط بالتمييز ضد النساء. بالتالي، يتم إرجاع جرائم العنف الجنسي إلى أسباب أخرى بدءاً من الظروف الاجتماعية ونقص التدوين وحتى لوم الناجية على مظهرها، وينتج عن ذلك قصور واضح في القوانين والسياسات التي تتبناها الدولة والخطاب المجتمعي حول القضية. كما قررت الدولة والآليات الوطنية المعنية عدم إتباع آليات شفافة في مراقبة أو تقييم التدابير والإجراءات التي تم استحداثها.

على النقيض، نحن نؤمن أن جرائم العنف الجنسي ضد النساء ليست منزوعة السياق، فهي لا تتفصل عن النظرة الدونية للنساء ورفض وجود أجسادهن في المجال العام بحرية. وبينما نرى أن تبني وتفعيل سياسات لمناهضة العنف الجنسي ضد النساء هي مسؤولية الدولة، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال إقصاء الفاعلين المجتمعيين من النقاش حول القضية، وعدم تمكينهم من مراقبة السياسات التي تتبناها الدولة. لذلك، طالبنا مراراً بوجود آلية تضمن مراقبة وتقييم الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء. فالالتزام الشفافية في تطبيق الاستراتيجية الوطنية واكتشاف الفجوات في محتواها وتطبيقها هو حق مجتمعي، حيث أن قضية العنف ضد النساء هي قضية مجتمعية وسياسية تخص جميع المواطنين. بالتالي، نرى أنه لا سبيل لمواجهة العنف الجنسي سوى الانطلاق من خطاب يرى هذه الجرائم كجرائم عنف تتعرض لها النساء لكونهن نساء، وتؤمن بأهمية تطوير منظومة شاملة لمواجهة هذا العنف اليومي بدرجاته، وتدرك أهمية المجتمع في المراقبة على هذه السياسات.

لقد خاضت المجموعات المعنية بحقوق النساء معارك قاسية خلال السنوات الماضية من أجل طرح قضية العنف الجنسي للحوار المجتمعي، ومن أجل تحمل الدولة مسؤوليتها في التصدي لها، ولا تزال النساء تدفع أثماناً باهظة نتيجة تواجدها في المجال العام لقضاء أبسط الحاجات اليومية. اليوم، وبعد مرور بضعة سنوات ظننا خلالها أننا نجحنا في تطوير بعض الآليات لمناهضة العنف الجنسي، نجد أنفسنا مرة أخرى أمام مشاهد الاعتداء الجنسي الجماعي دون أي ضمانات للمحاسبة أو عدم تكرار الجريمة.

وبناء عليه نطالب بالآتي:

1. مراجعة استراتيجيات الدولة لمناهضة العنف ضد النساء، بمشاركة المجتمع المدني والمجموعات المعنية.
2. تفعيل آلية شفافة لمتابعة وتقييم "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة".
3. معاقبة الجناة والإعلان عن سير القضية بشكل شفاف، يضمن خصوصية الناجية وسرية بياناتها.

التوقعات

من المنظمات:

1. نظرة للدراسات النسوية
2. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
3. جمعية بنت الأرض بالمنصورة
4. حركة بصمة
5. مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان
6. المرصد المصري للاستشارات والتدريب
7. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
8. المركز المصري لدراسات السياسات العامة
9. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
10. مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
11. مركز الوسائل الملائمة من أجل التنمية (أكت)
12. مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي
13. مؤسسة قضايا المرأة المصرية (سيولا)
14. مركز هليوبوليس للتنمية السياسية وأبحاث حقوق الإنسان
15. مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون
16. مؤسسة المرأة الجديدة
17. مؤسسة جنوبية حرة للتنمية بأسوان
18. مؤسسة سالمة لتنمية النساء

من الأحزاب:

1. أمانة المرأة بالحزب المصرى الديمقراطى
2. حزب التيار الشعبي (تحت التأسيس)
3. حزب العيش والحرية (تحت التأسيس)
4. حزب الدستور

من المبادرات النسوية:

1. بنت المصاروة
2. حركة بنت النيل بالبحيرة
3. مبادرة راديو بنات أوف لاین بالاسماعيلية
4. مبادرة فيمي هاب